الإجراءات الحكومية لمكافحة الملاريا في العراق
1945_1936
دراسة تاريخية وثائقية

م.د صلاح هادي تومان المخاضري
المديرية العامة لتربية القادسية
(hadisalah335@gmail.com)

الملخص

انبثقت الدولة العراقية الحديثة عام 1921 على تراكمات ثقيلة من الحكم العثماني من الجهل والتخلف والمرض،إذ انعدمت المؤسسات الصحية والطبية والتعليمية،وانتشرت الأمراض المعدية والمهلكة للشعب العراقي، حاولت الحكومات العراقية النهوض بالواقع الصحي من خلال إقامة المؤسسات الطبية ومتابعة الإمراض السارية والمعدية ومنها الملاريا الذي كان له الفتك الأكبر بالسكان من حيث الانتشار والتأثير لاسيما في جنوب العراق,إذ ساهمت البيئة وقلة السدود والفيضانات في تفشي المرض بين المواطنين،لذا شرعت الحكومة العراقية بسلسلة من الإجراءات للحد منه والسيطرة على انتشاره .

الكلمات الافتتاحية: الملاريا , الإجراءات الوقائية,العلاج,ردم المستنقعات.

Government measures to combat malaria in Iraq
1936_1945
A historical documentary study

Dr. Salah Hadi Toman Al-Makhdari
General Directorate of Education in Al-Qadisiyah
(hadisalah335@gmail.com)

Abstract

The modern Iraqi state emerged in 1921 on the heavy accumulations of ignorance, backwardness and disease from the Ottoman rule, as health, medical and educational institutions were absent, and infectious and deadly diseases spread among the Iraqi people. The Iraqi governments tried to improve the health situation by establishing medical institutions and following up on contagious and infectious diseases, including malaria, which had the greatest fatality among the population in terms of spread and impact, especially in southern Iraq, where the environment, lack of dams and floods contributed to the spread of the disease among citizens. Therefore, the Iraqi government began a series of measures to limit it and control its spread.

Introductory words: malaria , preventive measures , treatment , filling swamps.

المقدمة

تصدرت الملاريا الأمراض الأشد فتكا بالسكان بالعراق،ولعل البيئة والظروف الطبيعية ساعدت على ذلك,وأشارت العديد من الدراسات الأكاديمية الى الأوضاع الصحية في العراق،وإحصائيات عن انتشار الإمراض ومنها الملاريا،واتفقت أغلب الدراسات على ضعف الهيكلية الصحية في العراق منذ عام 1921 إلى نهاية العهد الملكي، لحداثة الدولة العراقية والتركة الثقيلة من الإهمال وسوء الإدارة العثمانية، وضعف الموارد من جهة أخرى،ومثلت نهاية مدة الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن المنصرم نقطة تحول في

إجراءات الحكومة العراقية للتصدي لوباء الملاريا لزيادة الفتك بالسكان وسعة انتشارها،من هنا جاء أهمية البحث الذي حمل عنوان **"الإجراءات الحكومية لمكافحة الملاريا في العراق 1936_1945"**,
تطلبت طبيعة الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث محاور وخاتمة, تطرق المحور الأول إلى:إجراءات التشخيص والكشف ومقترحات العلاج والوقاية,أما المحور الثاني درس: الإجراءات التشريعية والقانونية لمكافحة الملاريا, فيما تناول المحور الثالث: الإجراءات العملية لمعالجة الملاريا ومعوقات التطبيق، واعتمدت الدراسة على وثائق غير منشورة محفوظة في دار الكتب العراقية في بغداد لمختلف الوزارات والجهات الساندة التي أسهمت في مكافحة الملاريا، وتناولت العديد من الدراسات والمؤسسات الصحية في مختلف الألوية العراقية من جانب المؤسسات والعلاج والوقاية، واتبعت الدراسة منحا أخر تمثل بالإجراءات الحكومية لوزارات متعددة منها: الاقتصاد والإشغال, والداخلية, والشؤون الاجتماعية, ودائرة الري والزراعة,وأمانة بغداد, ومتصرفيات الألوية ودورها سواء في تقديم المقترحات وإجراءات الوقاية للقضاء على المرض .

المحور الأول: إجراءات التشخيص والكشف ومقترحات العلاج والوقاية:

الملاريا: تعني الهواء السيئ مشتقة من الايطالية, انتشرت في العراق بشكل واسع النطاق, ولعل الهواء الفاسد المنبعث من المياه الراكدة وراء التسمية[1]،وينتقل المرض بواسطة أنثى بعوض (الانوفيليس) الناقلة لطفيلي (الانوفيليس) أو طفيلي الملاريا الخبيثة الأكثر انتشاراً في العراق[2]، فمن خلال الغدد اللعابية تقوم أنثى البعوض بنقل الجرثومة إلى داخل الإنسان لتستقر في الكبد وتكمل دورة حياتها خلال ثلاثة أيام[3]، وبعها تهاجم كريات الدم الحمراء,إذ تنمو بها وتتكاثر لمدة يومين أو ثلاثة بحسب نوع الطفيلي,وبعد ذلك تتنقل إلى كريات جديدة لتنهكها مصحوبة بإرتفاع حرارة المريض والتعرق وتضخم الطحال وفقر الدم تؤدي بالمريض إلى الموت[4].

تكمن خطورة الملاريا انه يؤدي إلى اختلاط قاتل مثل الملاريا الخبيثة، وفقر الدم وتضخم الطحال والكبد وملاريا الدماغ[5]، وساعدت بيئة العراق وكثرت المستنقعات والاهوار والمياه الراكدة على توطن البعوض الناقل للمرض،إضافة لوجود عامل بشري تمثل بسوء استخدام وسائل الري وإتباع الأساليب البدائية في السقي السيح[6].

أثارت الأمراض السارية اهتمام السلطات الصحية أكثر من الأمراض المتوطنة, وذلك لطبيعتها الوافدة وانتشارها السريع على الرغم من أنّ إضرارها أقل من الأمراض المتوطنة كالملاريا[7]،ومع تفاقم انتشار الملاريا تبنت مديرية الصحة العامة متابعة انتشار الملاريا آذ قدمت تقرير وصفته بالتقرير العملي الثمين من رئاسة المعاهد الصحية حول مرض الملاريا في العراق،تضمن تاريخه الصحي وخلاصة الإجراءات التي اتخذت بشأنه من قبل إدارة الصحة،وما ينبغي إن تتخذ لأجل مكافحته،وأشارت مديرية الصحة العامة أنها تؤيد التقرير في جوانب عديدة وتتفهم الصعوبات التي تحول دون اقتطاف الجهود التي بذلت،ولازالت تصرف للمكافحة وان الجهود لا تخص دائرة الصحة وحدها وإنما تصيب الدوائر الأخرى؛لذا ترجوا دائرة الصحة من وزارة الداخلية تشكيل لجنة تضم ممثلين عن البلدية والري والإشغال العامة ،والسكك الحديد, ومديرية الزراعة برئاسة الدكتور حنا خياط[8]،مدير شعبة المعاهد الصحية على إن تلتئم وتباشر عملها قبل انتهاء 20 كانون الثاني 1937 لتتمكن من انجاز عملها قبل حلول الربيع القادم مع دخول موجة الملاريا بفعل البرك والمستنقعات اثر الإمطار والفيضان[9].

تضمن تقرير المعهد الصحي شرحاً مفصلاً تضمن عرض تأريخي لمرض الملاريا في العراق وخلاصة للإجراءات الواجب إتباعها وتتلخص بالنقاط التالية:

1- إنّ الملاريا استوطنت العراق منذ عهود بعيدة وبشكل استيلائي، لا تكاد تخلو منها سوى مناطق محدودة في مقدمتها بغداد والموصل وكركوك،وفي المدة التي لم تتجاوز العشرين عاماً، ولم ترتدي الملاريا ثوبها الوبائي سوى أربع مرات: الأولى عام 1919 في قضاء شيخان في الموصل،والثانية: عام 1928 وكانت أوسع فاستولت على لواء الحلة والديوانية وبعقوبة وشهربان, وفي عام 1932 إلى 1936 انتشرت في كافة إنحاء البلد دون أن تستثني بغداد بل انه ظهر في العاصمة أشد.

2- إن مكافحة الملاريا في شكلها ألاستيلائي والوبائي لم تدل أنها تجاوزت المداواة العرضية, واقتصرت المكافحة على المداواة بمقدار مقنن من مادة الكينين[10] ،وعدد محدود من المرضى ومناطق محدودة [11].

3- أكد التقرير ضرورة الاطلاع على أخر النظريات التي توصلت إليها لجنة عصبة الأمم المتحدة المرقمة (48) لعام 1926 إذ نصت:**"لا يجوز الاعتقاد بان مكافحة الملاريا مهما كانت أنواعها وتعددت مواطنها تتحقق بمجرد استعمال الكينين ،فأننا بعملنا هذا سنبقى بعيدين عن أهداف المكافحة ولن نقوى على استئصاله وستذهب جهودنا إدراج الرياح لان كل ما تؤديه من القواعد والخدمات يتلخص في مداواة بعض المصابين فقط بالملاريا، في بعض الظروف و ربما وقاية فئة أخرى في ظروف غيرها وهذه المداواة عينها مهما تكاملت شروطها واتسعت مساحتها لايمكن إن تكسب المريض شفاء مدة طويلة،ولهذا وجدنا السبب الأساسي ما حمل حكومة رومانيا على العدول كليا عن استخدام الكينين بقصد الوقاية "**[12].

أشار التقرير إلى الإصابات في الستة الأشهر المنصرمة من عام 1937إلى عدد الإصابات وعدد المراجعين بالملاريا إذ بلغت(**422954**)إصابة وتوزعت حسب الألوية كما في الجدول الآتي:

اللواء	الإصابة	اللواء	الإصابة
بغداد	41883	حله	58791
الموصل	22632	ديوانية	58176
البصرة	66127	منتفك	35242
كركوك	17286	دليم	21615
عماره	19050	ديالى	38784
كوت	8803	سليمانية	7371
كربلاء	22130	اربيل	5062

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن منطقة الفرات الأوسط ولاسيما لواء الديوانية والحلة أكثر المناطق إصابة بالمرض، وحدد تقرير المعهد الصحي طرق العلاج الواجب إتباعها إضافة إلى الوقاية من الملاريا وفق النقاط التالية:

أ- العلاج الفوري:

حدد التقرير العلاج شهر واحد ولا يزيد عن شهرين وتقدر جرعة يومية بين كبير السن، وحديث السن تقريبا (0,75) غرام من علاج الكينين،مما يرفع ما تم صرفه من الكينين خلال مدة الوباء إلى(11250)كيلو غرام, وتقدر قيمة الكيلو غرام بما يعادل ثلاثة دينار عراقي ونصف،وبذلك تكون قيمة المبلغ المصروف(39375) إلف دينار عراقي .

أشار التقرير إلى ضرورة إن تشترك الحكومة والمجتمع في الوقاية من المرض ولا تنفرد بها دائرة الصحة,وتفعيل دور اللجان التي شكلت في بغداد والألوية الأخرى لإعمال المكافحة،غير أنّ تلك الأدوار بحد ذاتها لم تكن مناسبة مع أهمية الوباء لسببين: أولهما: لإنّ إعمال المكافحة كانت إضافية لإعمالها الرسمية في المعاهد, الأمر الذي كان يفرض عليها القيام بالأعمال اليومية العادية في المستشفيات خلال مدة الدوام ومن ثم المكافحة خارج أوقات الدوام،وثانياً: إن عدد الموظفين لم يكن متناسباً مع هجمة الداء واتساع المنطقة المصابة, وأنّ الاهتمام بالملاريا بشكلها الوبائي يجب أن تعامل كمعاملة الطاعون والهيضة السابقة ويجب أن لا يكون الاهتمام ثانوي بنسبة الأعمال اليومية المألوفة في المعاهد الصحية[13].

ب - النفط الأسود والرشاشات:

بلغت الرشاشات لمكافحة الملاريا في العراق خلال الستة أشهر(52) رشاشة من عام 1937 وهي كمية لا تذكر بجانب ميادين المكافحة الواسعة الإرجاء،غير إن الملفت للنظر هو استخدام(الفرشاية) عوضاً عن الرشاشة وذلك بتحريك الماء فقط،وأن مستوطن الملاريا في العراق هي برك وأبار ومستنقعات وضفاف دجلة والفرات آذ أن لا رش ولا تحريك للماء يحول دون انتشار الوباء,ويتضح من خلال ذلك ضعف الإجراءات البدائية للقضاء على البعوض الناقل للمرض.

ج -استخدام علاج الكينين:

أوضح التقرير عدم وجود شبهة على استخدام علاج الكينين على سير المرض وحيلولتها دون تقدم الوباء وضرورة استخدام الدواء لأنواع الملاريا بمختلف الأعمار والجنس،لكن توجد ملاحظات منها عدم التناسب الكلي بين عدد الإصابات والمقادير المصروفة من الكينين, إضافة لعدم كفاءة الكينين لشفاء المصابين وتعقيمهم من جراثيم الداء وذلك لعدم حصولهم على الجرعات المنتظمة، بسبب عدم تسجيل أسمائهم ومواطنهم ليتسنى العودة إليهم وإسعافهم بالجرعات اللازمة, ويمكن استخدام مادة الكينين كعلاج واقي بنسب قليلة،وهي نسب تتراوح من واحد إلى أربعة عن الإصابة, والاتجاه نحو الوقاية هي أفضل الطرق لكن الظروف المالية الراهنة تحول دون ذلك[14], وحدد التقرير طرق الوقاية حسب توجيهات اللجنة الطبية الدائمة في عصبة الأمم المتحدة كالأتي:

1- إبادة بعوض الانوفيل بواسطة النفط, إذ أنّ النفط في العراق لا تنكر فوائده, وقد أقرته اللجنة الصحية الأممية واعتمدت عليه أغلب البلدان غير أن ما يبرر استعماله، ويوطد فيه أمال المكافحة الجدية ضرورة شموله لكافة نواحي المنطقة المصابة بالملاريا,وكذلك استخدامه طيلة مدة الوباء, وذلك منعاً للتبخر السريع في موسم الحر ضمن المنطقة الواحدة .
2- إبادة البعوض بواسطة الأسماك: إن إبادة البعوض بواسطة الأسماك الصغيرة لا تخلو من فائدة, وقد قام قسم الحشرات بوزارة الزراعة المصرية منذ عام 1920 بعمل تجارب عديدة في مناطق مختلفة حسب المناخ والماء، غير أن تلك النتائج لم تأتي مطمئنة ولم ينصح بالاعتماد عليها والاستعانة بها،وهناك تجارب مماثلة في سورية وفي السلفادور إذ فشلت العملية بسبب تكاثف الإعشاب على سواحل المياه، أن نظرية مكافحة الملاريا في العراق بواسطة الأسماك رغم فوائدها قد تكون عملية سهلة ولكنها ضئيلة لا تناسب مناطق الداء المنتشرة [15].
3- تجفيف المستنقعات والبرك وردمها وهو حجر الزاوية في المكافحة الحقيقية، رغم أنها تحتاج إلى جهد كبير من الدولة تتعاون فيه مختلف الجهات الحكومية، وتوفير التخصيصات المالية الكبيرة,وتجدر الإشارة إلى أنّ أماكن المستنقعات في العراق متنوعة تشمل :

أ –الأهوار: إذ جرت الويلات على الفلاح العراقي لاسيما وأنّ الزراعة هي العمود الفقري للاقتصاد العراقي إذ أثرت على الزراعة.

ب-المشالب:أن هذا المورد الاقتصادي الهام يكون في الوقت عينه أعظم معضلة إدارية وصحية لأنه في مقدمة الأسباب المؤدية إلى تمادي الملاريا في العراق، ولولا المشالب لفقدت الملاريا نصف مستعمراتها, ولعل أنظمة الري والزراعة في العراق لم تراعي الاعتبارات الصحية ولم تطلب مطالعة الصحة فيها, أن الإحصاء الصحي المستند إلى تحريات دقيقه منذ عشرين عاماً قبل عام 1937 بإنّ زراعة الشلب في توسع، وإذ وجدت تلازمت مع الملاريا وضحاياها الآلاف, وان معظم المجاورين لمزارع الشلب مصابون بفقر الدم, الأمر الذي افقدهم القوة لمواصلة العمل الزراعي، وهناك اتفاق أن المصلحة الاقتصادية لمحصول الشلب لا يمكن الاستغناء عنها و الاستعاضة بغيره، لكن يمكن إلزام المساحات الواسعة اقتطاع أجزاء منها والزراعة بالتناوب بين عام وأخر, إن زراعة الشلب وتحديد المقادير والمسافة بين المزارع والسكن ليست من اختصاص الصحة,وأن واجبات الصحة هو مداواة المصابين ووقاية البقية من الملاريا وخدمة المجتمع، وتسعى مصلحة الصحة سنوياً لتأسيس مراكز صحية جديدة وتوسيع نطاق المستشفيات وتوفير السيارات في مراكز الألوية والاقضية[16].

ج- الترع ذات التصريف الرديئة: إن هذه الترع وافرة في العراق ويمتاز قسمها الوسطى والجنوبي على بؤس السكان المحيطين بها ورداءة التربة المجاورة، ومنها مدينة كربلاء, وطويرج, والكفل, والوند, وكفري

والخر(أحد الأنهر في بغداد) وغيرها إن الإشراف على هذه الترع وصيانة مبازلها ليس في متناول دائرة واحدة مستقلة بل يحتاج جهود جبارة من الحكومة .

د- السواقي المتفرعة من الترع: هي نواقل المياه للمضخات والكرود وهي تحمل مخاطر الداء بين سواقيها نتيجة ركود المياه،وتحوي على الحشرات الضارة, وهناك إهمال في الإشراف على هذه السواقي التي تمر أكثرها في مناطق سكنية.

هـ-الأراضي المنخفضة: المعروفة بالرشح إذ تكثر في العراق لاسيما حول المدن والقرى وعلى جانبي الخطوط الحديدية والجداول والترع المندرسة، وجوانب طرق المواصلات والكور واستخدام اللبن وعند هطول الإمطار، ولاسيما في موسم الفيضان تغمرها المياه وتنمو الحشائش الضحلة،وإزاء هذه الخطورة كانت السياسة العامة المتبعة هي إزالتها وفق القوانين منها: قانون المضر بالصحة رقم (11)لعام 1936, وقانون وقاية الصحة العامة رقم (6) لعام 1929[17].

تبنى معهد الإمراض المتوطنة إرسال وفد طبي إلى البصرة مكون من الدكتور احمد الحلواني, والدكتور احمد الصفار،لدراسة الملاريا والمشروع المقترح من البريطانيين, وصلوا البصرة يوم الجمعة الموافق 18 كانون الأول 1942، وعلى الرغم من العطلة باشرت بعملها بنفس اليوم لأهمية الموضوع واستمرت بعملها دون انقطاع إلى يوم الخميس المصادف 25 كانون الأول1942، وتجولت في معظم مناطق البصرة وبلغتنسب ارتفاع الإصابة في عدة مناطق هي: التنومة, والرباط الكبير, والخندق, وأم الدجاج, والعشار, والسعودية, والمناوي إلى نهر الخورة والمعقل، وأكدت اللجنة أنّ الإحصائيات الطبية والمتابعة الميدانية تشير إلى أنّ الملاريا منتشرة انتشاراًواسعاً،ولاسيما بين الأطفال الساكنين في الصرائف وقرب الحقول والبساتين، وتزداد النسبة في البساتين في منطقة التنومة لركود المياه فيها بسبب رداءة سقي البساتين, واعدت اللجنة في تقريرها مقترحات لمعالجة انتشار الملاريا جاء فيه :

1- إن تبدأ مكافحة الملاريا من 15 كانون الأول,إذ يبدأ انتشار البعوض في موسمه إلى تموز ويحتاج العمل إلى(1000) عامل, والتكلفة المالية بحوالي (18370) الف دينار, ثم يخفف عدد العمال إلى الخمس في نهاية الموسم[18].
2- أشارت اللجنة ان البعوض في البصرة يلتجئ إلى الدور والاصطبلات محتمياً من البرد ولكنة يلدغ من وقت إلى أخر وينقل العدوى, وان البعوض الذي في البصرة الذي ثبت نقل العدوى هو (انوفليسستفنزى)و(انلوفيساليوتس) وهذا البعوض معروف عنه انه يطير لمسافات طويلة .
3- أشارت اللجنة إلى نوع العقار المستخدم وهو (اخضر باريس) وهو مركب زرنيخ سام يستخدم كمبيد للحشرات, وأوصت اللجنة استخدام (1000) باوند شهرياً من نيسان إلى تشرين الثاني بعد الخلط بالتراب الناعم الموجود تحت أشجار النخيل أو الأفران وهذا يزيد من قلوية الماء ويساعد المبيد في قتل يرقات البعوض, إضافة إلى استخدام مادة الملاريول تقريباً (9000) باوند, ورش مادة الامشي بحدود (1000) جالون وتكلفة العمل (600) دينار للعمال الذين يوصى إن لا يزيد أعمارهم عن أربعة عشر عاماً .
4- إن البصرة هي من أخصب المناطق في العراق, لذا توصي اللجنة بحفر شط العرب بواسطة الكراكات وبضع أقدام لمنع النزيز والفيضان عن المناطق المؤهلة بالسكان, ولو قارنا نسبة انتشار الملاريا بارتفاع المياه في شط العرب لوجدنا إن الخط البياني يرتفع إلى أوجه في شهر الفيضان [19].

المحور الثاني:الإجراءات التشريعية والقانونية لمكافحة الملاريا:

صدر قانون لائحة مكافحة الملاريا عام 1937 استناداً إلى الفقرة (12) من قانون وقاية الصحة العامة رقم (6)لعام 1936، وتضمنت **المادة الأولى**: تحديد الجهة المسئولة وهي وزارة الداخلية والسلطات الإدارية في الألوية والاقضية والنواحي،أما **المادة الثانية**:حددت لجنة مكافحة الملاريا برئاسة وزير الداخلية وعضوية البلديات،والمالية،والإشغال العامة، والزراعة، والمساحة، وسكك الحديد،والصحة العامة،إضافة إلى اختصاصي بالملاريا والطفيليات ولجان فرعية بكل لواء برئاسة المتصرف،وحددت **المادة الثالثة:**أعمال اللجنة العليا بالنقاط التالية:

1- دراسة تقارير اللجان الفرعية خلال السنة المنصرمة والتصديق على ما أنجزته من الإعمال والأمر بطباعة تلك التقارير.

2- إحضار تصاميم ومناهج السنة التالية.
3- إحضار لائحة ميزانية أمال السنة التالية مع ملاك موظفي المكافحة لتصديق الوزارة عليها.
4- المذاكرة في تحقيق أهداف المكافحة ودرس مقترحات اللجان الفرعية وإيجاد اقصر الطرق وأيسرها للوصل إلى الأهداف.
5- مراجعة كافة الدوائر والوزارات مباشرة في الشؤون المتعلقة بتنفيذ خطط المكافحة وتسهيل عمل اللجان الفرعية.

وحددت **المادة الرابعة**:عمل اللجان الفرعية بالمهام التالية:

1- تنفيذ مقررات اللجنة الأساسية بالشكل والناحية الأكثر رجحاناً.
2- تقديم مقترحات الأعمال للسنة المقبلة مشفوعة بالتفاصيل والخرائط وتخمينات الكلفة.
3- تقديم المقترحات بمنع أو تحديد بعض مناطق الزراعة لغرض منع انتشار الملاريا.
4- يطلب إيقاف إسالة الماء مؤقتا من إي جدول تحقق تبذير المياه فيه وأدى ذلك إلى إحداث مستنقع كلما جاور ذلك المستنقع مساكن الاهالي.
5- تعين مساكن الزراع في حقول الرز في المناطق الموبوءة وصيانة المساكن من البعوض الناقل لجرثومة مرض الملاريا.
6- بيان طرق تحسين حياة الفلاح في المناطق الموبوءة.

بيّنت **المادة الخامسة**:إن للجنة الفرعية الحق في إبداء الرأي فيما تنوي المراجع المحلية والسكان إحداثه من أبار وجداول وسواقي, وتعتبر اللجنة الأساسية مرجعاً بكل هذه المشاريع لاسيما فيما يتعلق بمكافحة الملاريا،وأكدت **المادة السادسة:** على أحقية اللجنة الفرعية الإشراف على المشاريع لضمان عدم تلوثها، كما أكدت **المادة السابعة**: على ضرورة تقديم السلطات المحلية التسهيلات اللازمة لعمل اللجنة الفرعية ، وأوضحت **المادة الثامنة**: عند ظهور مرض الملاريا بشكل استيلائي وبائي للوزير إشعار مديرية الصحة العامة وإعلان المنطقة موبوءة والشروع بالمكافحة،وأعطت **المادة التاسعة:**الحق لمديرية الصحة العامة إجراء التفتيش الصحي لغرض التحري عن الملاريا ومكافحتها في كافة المناطق وتقديم توصياتها للجنة الأساسية والفرعية[20].

وجهت مديرية الصحة العامة بتاريخ 26 تموز 1937 كتاب إلى وزارة الداخلية حول مكافحة الملاريا أوضحت:أنّ أهم واسطة لانتشار مرض الملاريا هي المستنقعات والحفر والجداول إذ تتولد بعوض الانوفليس ناقلة المرض ومن أجل مكافحة المرض يجب القضاء على هذه المستنقعات والحفر وذلك بردمها وتجفيف المياه الراكدة ورش النفط الأسود وقلع الإعشاب، وعدم فسح المجال أمام التوليد والتكاثر, وعلى هذا الأساس إن مصلحة الصحة قائمة بكل ما يترتب عليها من إصدار تعليمات ومراقبة قلع الإعشاب ورش النفط الأسود, والتوسط لدى المراجع المختصة لردم المستنقعات والحفر لغرض المكافحة، أن هذه الإجراءات جوبهت بصعوبة لا يمكن التغلب عليها بدون وضع تشريع قانوني خاص, والتشبث بالقانون البغدادي، وتكمن الصعوبة إن البساتين والحفر والجداول هي ملك خاص للمزارعين؛لذا استفسرت مديرية الصحة العامة عن إمكانية الاستفادة من منطوق المادة (126) لتوقيف عمل المضخات 48 ساعة أيام الجمعة, والسبت ليتسنى لموظفي الصحة القيام بعملهم لمكافحة الملاريا[21]، وتبعاً لذلك استفسرت وزارة الداخلية بتاريخ 4 أيلول 1937 من وزارة العدلية عن قانونية تعطيل المضخات الزراعية مدة 48 ساعة أسبوعياً لمكافحة الملاريا،إذ أوضحت وزارة العدلية إن قانون وقاية الصحة العامة لعام 1929 الذي منح الحكومة حق إصدار أنظمة لتنظيم الأمور الصحية على اختلاف أنواعها, فترى السير في هذه القضية على الطريقة ذاتها ، إذ لا يمكن إصدار نظام في هذا الموضوع استناداً إلى إحدى فقرات المادة الثانية من القانون المذكور, كالفقرة السابعة عشر مثلاً وإضافة فقرة إلى قانون وقاية الصحة العامة تساعد الحكومة على إصدار أنظمة لغرض الوقاية من الملاريا، و يفضل إصدار نظام خاص لغاية الوقاية من الملاريا استناداً إلى قانون وقاية الصحة العامة لعام 1929 لاتساق التشريع في المواضيع الصحية[22].

استحدثت مديرية الوقاية الصحية عام 1939، وأنيط بها مهمة دراسة الإمراض المنتشرة في العراق ووضع الخطط العملية والعلمية للقضاء عليها،وقسم العراق إلى ستة مناطق: ثلاث في بغداد والبصرة والموصل,

والبقية للألوية الأربعة عشر, وأعطيت صلاحيات المتابعة والإشراف على مستشفيات العزل وفتح دورات للإمراض المتوطنة ،لكنها ألغيت عام 1946 دون معرفة الأسباب[23].

عقدت لجنة مكافحة الملاريا جلستها بتاريخ 1939/5/31وأقرت العديد من القرارات المباشرة وفق التشريعات والدراسات المقترحة وهي:

1. تعين الدكتور حنا خياط رئيساً للجنة بدل الدكتور عبد الله الدملوجي.
2. أشارت اللجنة إن أمانة بغداد أدمجت مشروع استبدال السواقي المكشوفة بالأنابيب في مشروع تحسين العاصمة لثلاث سنوات, إلا أنها لم تذكر متى ستشرع في تطبيق هذه الفكرة في السنة الحالية حسب توجيهات اللجنة لذا ترجوا اللجنة البدء بالعمل مباشرة, كما لاحظت اللجنة إن دائرة الري بيّنت أن ردم السواقي تحتاج إلى دراسة, ثم أجلت النظر إلى اجل غير مسمى, لقلة الموظفين الأمر الذي لا يتفق مع ما ترمي إلية اللجنة لتنفيذ مقرراتها بصورة أنية لمكافحة هذا الداء, مع العلم إن هذا الموضوع له أهمية عظمى, وعلى هذا الأساس أسست اللجنة .
3. ترى اللجنة إن من المصلحة العامة إن تعالج أمور المكافحة بصورة تدريجية ابتداءً من بغداد ثم بقية الألوية الأخرى بعد استشارة اللجنة بالإجراءات المتخذة والنتائج التي تم التوصل إليها وتوفير التخصيصات المالية اللازمة والأيدي العاملة.
4. أشارت اللجنة إلى رئاسة صحة بغداد للكشف عن مقاطع الطابوق والحفر.
5. أوعزت مديرية الصحة قائمة بالإرشادات تتضمن مخاطر الإصابة والوقاية من الملاريا لنشرها بالجرائد المحلية لاطلاع الجمهور عليها.
6. أن قرار تشكيل اللجنة يتطلب اختصاص طبيب بالملاريا بين أعضائها وهذا ما دعا اللجنة إلى مخاطبة أخصائي من خارج القطر[24].

صدر نظام التشكيلات الخاصة لمكافحة الملاريا رقم 10 لعام 1941 الذي نظم عمل اللجان الخاصة بالملاريا[25]، وعقدت لجنة مكافحة الملاريا الجلسة الأولى بتاريخ 10 كانون الثاني 1941 في مكتب وزير الشؤون الاجتماعية [26]،وبعد المذاكرة قررت اللجنة التوصيات التالية:

1. منع اخذ الأتربة من وراء السدود الواقعة على ضفاف الأنهار, ومراعاة أخذ الأتربة من الأماكن العالية وجعل الحفر بعيدة عن المساكن المأهولة.
2. تكون إعمال الحفر للري مما يلي النهر بين السدة والنهر.
3. عند قيام إحدى الدوائر بعمل ما من الأعمال المذكورة, عليها الاتصال بالسلطات الصحية المحلية للكشف والحصول على تأييد منها بعدم وجود مانع صحي من أخذ الأتربة للأعمال المقصودة .
4. بث الدعاية الصحية بين الجمهور بكل الوسائل الممكنة كعرض الأفلام وإلقاء المحاضرات بواسطة الراديو أو النشرات في المحلات العامة لجلب انتباه الجمهور نحوها.
5. الاهتمام بردم المستنقعات وتجفيفها وإنشاء المبازل لإيصال الماء الراكد بالمياه الجارية, ورش النفط الأسود والمحاليل الأخرى, وقيام مديرية الري العامة والجهات الإدارية والبلديات لتجفيف المستنقعات التي تحدثها الفيضانات واتخاذ الإجراءات لعدم تجمع المياه حول المدن والقصبات والقرى.
6. الإيعاز بعمل مجاري للمستنقعات المجاورة للأنهار فيتصل مياها بالأنهر, واستمرار عمل هذه المجاري لاسيما شط الحلة, وإيصال المياه بواسطة أنابيب من الاسمنت .
7. ردم الأحواض والآبار المتروكة ومتابعة ذلك .
8. سد فوهات أبار مياه الشرب وإصلاحها, ونصب مضخات يدوية على كافة أبار الشرب.
9. ردم مستنقعات أم العظام في بغداد خلف سكة الحديد.
10. السعي لإبعاد المساكن عن الأماكن التي تكثر فيها المياه الراكدة والبعوض ما لا يقل عن 2،5 -3 كيلو متر .

11. الإيعاز لأمانة بغداد إدراج مشروع تصريف المياه القذرة وبيان إمكانية تحقيقه في اقرب فرصة[27].
12. إجراء مسح في العراق على أن يبدأ بشط الحلة والقيام بهذا المسح من قبل الدكتور احمد الحلواني والكشف عن الاحتياجات والوسائل.
13. توفير خارطة لمدينة بغداد من مديرية المساحة العامة لغرض المسح الصحي.
14. استطلاع رأي مديرية الرقابة في جلب اختصاصي في الملاريا وتسمية الطبيب المقترح.
15. تفويض مفتش الشؤون الاجتماعية العام للاتصال بأمين العاصمة حول تنظيم شؤون العمال المهاجرين النازحين إلى العاصمة.
16. تهيئة العدد الكافي من الأطباء لمكافحة الملاريا والإمراض المتوطنة, والنظر في اقتراح مديرية الصحة العامة حول الخدمة في المكافحات بعد سنة كاملة على خريجين الكلية الطبية .
17. إعلام مديرية الصحة عند إقدام الحكومة على تشغيل عدد كبير من العمال في مشروع جديد للنظر في شؤون العمال من النواحي الصحية.
18. وضع مخصصات تقديرية في ميزانية ديوان وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان مخصصات لجنة مكافحة الملاريا .

المحور الثالث: الإجراءات العملية لمعالجة الملاريا ومعوقات التطبيق:

وجهت وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 16 شباط 1941مديرية الصحة والدوائر الأخرى المرتبطة بلجنة مكافحة الملاريا،الالتزام بتعليمات اللجنة التي عقدت اجتماعها في ديوان وزارة الشؤون الاجتماعية برئاسة حمدي الباججي[28] في يوم الأربعاء 19 شباط 1941 واتخذت المقررات التنفيذية الآتية:

1- الطلب من دائرة الري تعيين محطة لقوة الميكانيكية لسحب ما تبقى من مياه الفيضان ودرس خطة إنشاء المبازل المتبقية على إن تسلط نهائياً على نهر الخر, وسد مصبه على نهر دجلة منعاً من رجوع المياه إليه, وإنشاء ناظم لسحب المياه عند الحاجة.
2- يجب اتخاذ الإجراءات الشديدة بخصوص صيانة سدة البرمة, وتقديم توصيات إلى وزارة المواصلات والإشغال لمنع تسرب مياه الفرات إلى هور عكركوف.
3- اتخاذ إجراءات لتوشيل المياه في هور الوزيرة بواسطة المبازل, منعاً لركود المياه وتجمع البعوض.
4- الكشف الفوري من قبل الألوية على أماكن المستنقعات .
5- المستنقعات التي تكونت في العاصمة بغداد بسبب كسر السداد والنزيز تم الكشف عنها من مديرية صحة بغداد وممثل الأمانة واتخاذ ما يلزم لدفع الإضرار الصحية وتجفيفها.
6- الإيعاز لمديرية الصحة بالإسراع بتجهيز مادة الكينين المعالجة مرض الملاريا وعدم فسح المجال للتأخر[29].

اتبعت جميع الألوية خطة واسعة لتطبيق قرارات لجنة الملاريا وتركز العمل بالدرجة الأساس حول ردم المستنقعات والبرك, لكونها محور العملية الوقائية, وسنذكر بعض الأمثلة حول هذه الحملة: الأولى: لواء الديوانية, والثاني: لواء كربلاء,آذ اتخذت لجنة مكافحة الملاريا في لواء كربلاء العديد من الإجراءات في مطلع عام 1936 من أجل ردم المستنقعات للقضاء على البعوض وانتشار مرض الملاريا، اذ ردمت العديد من المستنقعات في مناطق الكوفة والأراضي المحيطة بها كونها منطقة بساتين وتوجد فيها العديد من المستنقعات[30], وشهد لواء كربلاء انتشار واسع لمرض الملاريا عام 1939،آذ استنفرت لجنة مكافحة الملاريا جهودها الذاتية واتخذت إجراءات سريعة لمكافحة المرض وعلاج المصابين، ومنها توزيع مادة الكينين،ورش النفط الأسود في المستنقعات،وتشكيل فرق صحية جواله للبحث عن الإصابات, وتحديد المناطق الأكثر إصابة[31]،وباشرت متصرفية لواء الديوانية بردم المستنقعات الناقلة لمرض الملاريا ودفنها بالتراب, وشملت مركز الديوانية بواقع (5810) متر مكعب, وقضاء عفك بواقع (3000), وناحية الدغارة بواقع (2800) متر مكعب,وقضاء أبو صخير بواقع (700)متر مكعب, وناحية الفيصلية (6200) متر مكعب, وناحية القادسية (200) متر مكعب[32].

معوقات تطبيق إجراءات مكافحة الملاريا:

شملت أغلب المعوقات الأمور المالية, إضافة إلى التنسيق والصلاحيات بين الوزارات المختلفة, إذ طلبت وزارة الاقتصاد والمواصلات مديرية الري العامة ببذل الجهود لتطبيق مقررات مكافحة الملاريا،وأجابت مديرية الري العامة بتاريخ 4 آذار 1939، أن مقررات لجنة مكافحة الملاريا تختص بالمواقع التي يلاحظ ركود المياه فيها،وان معالجة الوضع يتطلب دراسة وجهود ولعدم وجود الموظفين, وبناء على هذا الأساس فان مديرية الري تعتذر في الوقت الراهن[33].

فاتحت وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 22ايار 1941 لجنة مكافحة الملاريا حول خطورة الفيضان،إذ أشارت إن فيضان نهر دجلة وكسر السدود سيؤدي إلى إيجاد برك ومستنقعات وستصبح موطناً للملاريا وستنتشر في الربيع القادم, لذا يرجى من وزارة الإشغال والمواصلات وأمانة العاصمة بتهيئة المضخات واتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لسحب المياه وذلك لوقاية الجمهور[34]،فيما اعتذرت مديرية الإشغال العامة تنفيذ ما جاء من توصيات اللجنة التنفيذية وإزالة خطر الفيضان،إذ عللت مديرية الإشغال العامة أنها ليست لديها أنابيب ومضخات ذات سعة كافية لضخ هذه المياه[35].

جرت خطابات متبادلة بين وزارة المواصلات والإشغال ومديرية الري العامة حول اختصاص مديرية الري فيما يتعلق بردم السواقي وتبطين المجاري،آذ أوضحت مديرية الري في كتابها المؤرخ في 3 كانون الأول 1939 إن السواقي المراد ردمها تعود إلى أصحاب الأراضي أو إلى أمانة بغداد وهي ليست من اختصاص دائرة الري,وإن استبدال السواقي وتبطينها له غاية صحية جيدة وهي تعود لأمانة بغداد, وتأسف مديرية الري كونها لا تملك خبرة أو كادر متخصص في فن المجاري, وتقترح إن تقوم الأمانة باستقدام مهندس خبير بهذا الشأن, فضلاً عن كثرة انشغال دائرة الريفي اختصاصها, وقلة الموظفين[36].

وجهت وزارة الشؤون الاجتماعية مديرية الري العامة بتاريخ 29 تشرين الثاني 1941 حول معالجة نهر الخر في بغداد,آذ أشارت اللجنة عند قيامها بالمسح الصحي لدور العمال المجاورة للنهر, أن نسبة الإصابات بين أطفال الدور مرتفعة كما وجدت البعوض في قعر النهر, ولا ترى الوزارة إمكانية مكافحة البعوض في النهر المذكور بدون حفر النهر, وان استمرار النزيز[37] ، يشكل خطر دائم لبعوض الملاريا التي يقطنها عدد كبير من العمال ومن ضمنها قصر الملك فيصل والوصي وإفراد من الحاشية،وان الجيش البريطاني قام بالعديد من الإعمال لتخفيف وطأ الملاريا عن الجنود,غير أن الإعمال الأساسية هي لدائرة الري والتي لا تخلو من فائدة للصحة والري،كما وجدت اللجنة ضرورة ردم مستنقع الوشاش لانتشار البعوض بكثرة, وهذا الردم من اختصاص دائرة الري، وأجابت مديرية الري العامة أن أمور مكافحة الملاريا لا يخص الدائرة ولا توجد تخصيصات مالية بميزانيتها لهذا الغرض, إما ما يخص نهر الوشاش فهو مبزل طبيعي لهور عقرقوف في حالة انغماره من مياه نهر دجلة والفرات ولا توصي الدائرة بدفنه إلى المستوى الذي يحول دون ظهور ترسبات المياه,إذ أن ذلك سيؤدي إلى رفع مستواه لدرجة تحول الاستفادة منه لغرض بزل المياه, ونقترح معالجة الوضع بتعديل المجرى بالقرب من مصبه في نهر دجلة وعندئذ ترفع بالمضخات وتصب في النهر, وقد قدرت كلفة هذا بما يقارب (10) ألاف دينار، إما بخصوص ردم مستنقع الوشاش يمكن ذلك من الأراضي المرتفعة وتقدر ب (6) ألاف دينار[38].

يتضح من ذلك تضارب الصلاحيات بين أمانة بغداد, ودائرة الري العامة التابعة لوزارة الموصلات والإشغال, وضعف مديرية الري, وقلة إمكانيتها ومعداتها, إضافة لافتقارها للخبرة في هذا المجال .

ناشدت متصرفية لواء السليمانية وزارة الداخلية البلديات بتاريخ20تشرين الثاني 1941 حول مكافحة الملاريا وأشارت لفتك مرض الملاريا, وتذمر الناس, والسبب المجاري القذرة وسط المدينة في الأزقة الضيقة، وسعت وزارة الشؤون الاجتماعية بالعديد من الإجراءات, لذا تطلب متصرفية لواء السليمانية مبلغ لبلدية السليمانية قدره (2500) دينار لهذه الغاية[39].

أشارت مديرية الري العامة في 8 أيلول 1942الى وزارة المواصلات والإشغال حول مكافحة الملاريا في الحلة وإجابة على مقترح متصرفية لواء الحلة في 13 تموز 1942, إن تستعير ثلاث حفارات من مديرية الميناء العامة وتقوم بتشغيلها في شط الحلة لدفن مستنقعات الحلة, وذلك لان توسعة شط الحلة من جملة المشاريع المقررة بمشروع الدغارة، إذ أشارت مديرية الري إن الإعمال الجارية والتي ستجرى السنة القادمة في مشروع الدغارة لا تتطلب هذا التوسع؛لذا اقترحت مديرية الري القيام بإعمال مكافحة الملاريا ضمن لواء الحلة من ضمن المبلغ المخصص لدفن المستنقعات[40].

فاتحت وزارة الداخلية وزارة الموصلات والإشغال والشؤون الاجتماعية بتاريخ 23 تموز 1942 حول اقتراح لواء الحلة تخصيص مبلغ إلفي دينار وتزويده بالحفارات المطلوبة لاستعمالها في مكافحة الملاريا[41].واستمرت مطالبات متصرفية لواء الحلة لمبلغ ألفي دينار لصالح لجنة مكافحة الملاريا في اللواء, كون اللجنة تحتاج هذا المبلغ في مكافحة الملاريا ولا يمكنها العمل بدون تخصيص المبلغ لكن لا جدوى[42].

اجتمعت لجنة مكافحة الملاريا في متصرفية لواء الحلة الأحد بتأريخ 27 حزيران 1942[43]، وأقرت أن القرارات والاقتراحات من جهات مختلفة في لواء الحلة لم تحصل على نتيجة من القرارات والمخابرات التي جرت, لكونها فقدت أهم عنصر من عناصر النجاح وهو المال والوسائل التي تقتضيها التدابير المقررة,إذ أن المنطقة المعرضة للملاريا هي الكائنة على ضفاف نهر الحلة من ناظم الدغارة يبلغ طولها (105 كم) ووجود مستنقعات على ضفتي النهر وارتفاع مناسيبه, إذ تضطر دائرة الري لرفعها لتكتفي مزارع لوائي الحلة والديوانية؛لذا فليس من الممكن إجراء مكافحة فعالة لمرض الملاريا دون حفر حوض الشط ودفن المستنقعات الكائنة على ضفتيه من الرسوب المستخرجة إثناء الحفريات، ولا يمكن ذلك إلا بواسطة المكائن الحفارة، ولقد علمت لجنة مكافحة الملاريا في الحلة بوجود ثلاث حفارات تعمل لصالح السلطات العسكرية البريطانية في نهر دجلة بين البصرة والكوت،ولا تستفيد منها في موسمي الشتاء والربيع من كانون الأول إلى حزيران،إذ تكون مناسيب نهر دجلة عالية،وان يكون الحفر على نفقة مديرية الري العامة كجزء مكمل لمشروع توسيع نهر الدغارة، وتخصيص مبلغ (2000) دينار لتتمكن اللجنة من مواصلة عملها[44]،وهناك حفارات اصغر لدى الميناء في البصرة تستخدم لحفر الأنهار المماثلة لنهر الحلة فعليه تقترح اللجنة استعارة ما يمكن استعارته واستئجارها[45].

أشارت مديرية الري العامة في كتابها إلى وزارة الموصلات والإشغال بتاريخ 17 كانون الثاني 1944 ان المديرية تؤيد تعاون مختلف الدوائر معاً في منع تكوين المستنقعات والبرك للقضاء على مرض الملاريا،ولكن نرى ان ذلك يحتاج نفقات كثيرة مع موظفين يعهد إليهم هذا العمل, ولا يمكن حل المشكلة بعقد الاجتماعات بل بتشكيل دائرة مختصة بذلك[46].

خاطبت وزارة الشؤون الاجتماعية مديرية الري العامة بتاريخ 17 حزيران 1942 إن المديرية وقبل إيجاد وتخطيط منطقة الوزيرية شيدت سدة ترابية قرب مدرسة الصنايع قرب مقبرة الانكليز بطول (530) متر مستعملين التراب من الأراضي الكائنة ضمن محلة الوزيرية نفسها, وبالرغم من إن أصحاب العرصات قاموا بردم قسم كبير من تلك المستنقعات، وشيدوا عليها قصور ضخمة لازلت تلك المنطقة بؤره لتوليد بعوض الانوفيل، وعليه قررت الوزارة دفن مستنقعات تلك المنطقة مستفيدين من تراب السدة المذكورة بالنظر لزوال خطر الفيضان, فيرجى بيان مديرية الري العامة مع العلم أن الوزارة تكفلت بتشييد محمولة من الكونكريت[47].

تابعت مديرية الري العامة جهود دفن المستنقعات في مختلف مناطق العراق وأبدت الاستشارة الفنية لعملية الدفن للمستنقعات،آذ أوضحت في جوابها لاستفسار وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الموصلات والإشغال حول السدة بين الوزيرية والمنطقة الواقعة سكك الحديد شمال بغداد إلى أهمية السد الترابي, وعدم استخدام التراب لغرض دفن المستنقعات، والغاية حماية إحدى المنطقتين في حالة حصول كسر يتسبب بانغمار المنطقة الأخرى وهي للمحافظة على العاصمة من الغرق, ولا توصي مديرية الري برفعها مطلقاًأما عن التراب لدفن المستنقعات هناك أتربة من مواقع مرتفعة على خط سكك حديد قطار بعقوبة تبعد بضع كيلومترات لإجراء الدفن[48].

أيدت وزارة الموصلات والإشغال في كتابها 7 شباط 1944 المعنون إلى مستشارية مجلس الوزراء الفوائد المتأتية في تضافر الجهود من مختلف الدوائر والجمهور في منع تكون المستنقعات والبرك للقضاء على مرض الملاريا،لكن الوزارة ترى إن عقد الاجتماعات بين مختلف الدوائر لمعالجة المستنقعات والبرك ورش النفط عليها لاتحل المعضلة, بل إن الحل الوحيد يتوقف على تشكيل دائرة خاصة تتولى مكافحة الملاريا ومعالجة توطن البعوض بعد أن توضع الاعتمادات اللازمة لهذا الغرض[49].

أشارت وزارة الموصلات والإشغال إلى المحاضرة القيمة التي ألقاها الجنرال موليكان[50]رئيس هيئة مكافحة الملاريا في الجيش البريطاني في المعهد الثقافي البريطاني,إذ أشار إلى مخاطر انتشار هذا المرض وزيادة الانتشار عما كان عليه قبل عشرين سنة, وان لم يعالج معالجة جدية فخطره عظيم على الشعب العراقي, وقد

اقترح المحاضر تشكيل دائرة خاصة لمكافحة الملاريا يرأسها احد المتخصصين في هذه المكافحة ويعاونه عدة خبراء احدهم مهندس مختص في إعمال المبازل, وأخر مختص في الزراعة, والثالث طبيب, وختمت وزارة المواصلات والإشغال أنها تؤيد هذا الاقتراح وانه أفضل الطرق لمعالجة المشكلة[51].

وجهت وزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 11 كانون الثاني توجيهاً إلى مختلف الوزارات ومنها الداخلية,وإشارات أن الخطر من مرض الملاريا جسيم وخطير ويستدعي علاجاً حاسماً مقروناً بمزيد من الاهتمام, تسانده مؤسسات الدولة وتعمل بشكل متكاتف ليمكن بلوغ الغاية التي لا زلات إمام أنظار الوزارة وهي القضاء النهائي على المرض الذي استحكم على البلاد سنين طويلة،أوضحت وزارة الشؤون الاجتماعية أن أساس المرض هو نوع من البعوض يسمى الانوفيل يعيش في المياه الراكدة, ولا يمكن القضاء عليه إلا بإزالة الحفر والأماكن المنخفضة التي تتجمع فيها المياه,وان جهود المبذولة من الكوادر الصحية رغم جسامتها ليست بكافية ولا يكتب لهذه الجهود بالنجاح ما لم تتكاتف الإدارة والري والشرطة والجمهور بردم الحفر والمستنقعات التي ترافق البساتين وسواقي الري وغيرها, ووجهت وزارة الشؤون الاجتماعية أن تتضافر جهود النواحي والاقضية والمتصرفيات كافة وبكل تشكيلتها ودوائرها للقضاء على الملاريا،وان تعقد اجتماعين خلال السنة برئاسة المتصرف ورؤساء الدوائر بحضور مدير صحة اللواء, ويتداولون بالطريقة والخطة والوسائل التي تودي إلى ردم الحفر والمستنقعات, وتقر خلال الاجتماعات خطة شاملة لسنة واحدة ويتولى رئيس كل وحدة إفهام الجمهور وإرشاده[52].

يمكن القول أن المقترحات الخاصة بالخبراء البريطانيين لم تأتي بجديد,إذ سبق وان أقيمت دائرة ولجنة مختصة من عدد من الدوائر في الصحة والزراعة والري والمواصلات لمكافحة الملاريا, والدراسات المقدمة تشير إلى وعي كامل من السلطات العراقية والمعوق الحقيقي هو قلة التخصيصات المالية والإمكانيات التقنية من معدات في ردم المستنقعات،وان الإجراءات كانت حقيقية واستندت إلى دراسة ميدانية ومسح شامل واستطاعت الحد من تفشي المرض رغم وجود الفيضانات وقلة السدود.

الخاتمة

اتخذت الإجراءات الحكومية ضد الملاريا للمدة 1936_1945 منحى جديد واكب خطر انتشار المرض،تمثل بدراسة أسباب الانتشار،وطريقة العلاج والوقاية, وتشخيص أسباب الإخفاقات في القضاء على الملاريا،وشهدت توسعاً واضحاً واهتماماً مبنياً على دراسة ميدانية من خبراء في ميدان الطب والري والزراعة، وتمثلت الإجراءات الجديدة تشريعية ووقائية وعلاجية وشمول مؤسسات, ووزارات خارج نطاق مديرية الصحة العامة تمثلت: بالري, والزراعة, والاقتصاد,والبلديات,إضافة إلى جهد المتصرفيات والاقضية والنواحي، وتم تشكيل لجنة عليا لمكافحة الملاريا في العراق وتضافرت الجهود للقضاء على وباء الملاريا رغم وجود معوقات تمثلت بالجانب المالي, وقلة التجهيزات العلاجية, وضعف هيكلية الوزارات وإمكانياتها من أجهزة ومعدات,إضافة إلى موسم الفيضانات مع مطلع عام 1940, ألا إن الجهود المبذولة كانت كبيرة ومنظمة، وسعت الوزارات المنطوية تحت لجنة مكافحة الملاريا لتحديد أماكن المستنقعات والبرك والحفر والقضاء على منابع البعوض وأماكن تواجده للحد من انتشار الملاريا، ورغم إشارة الدراسات والتقارير الحكومية لتزايد الإصابات بالمرض تصاعدياً بنسب متفاوتة للمدة 1936_1945، إلا إن المكافحة المنظمة والجهود المبذولة من مختلف الجهات الحكومية كان لها دوراً واضحاً في تحجيم المرض, ويمكن القول أن تجربة العمل المشترك بين الوزارات وإصدار التشريعات نظم عملها وجعلها الأكثر نضجاً بدولة وليدة لم يتجاوز عمرها ستة عشر عاماً.

هوامش البحث.

1 - عبد الحميد الصابونجي، الخدمات الصحية الريفية والتامين الصحي، بغداد، 1980، ص15.

2 - عبد الجبار الشمخاني، أمراض الأطفال الشائعة، مطبعة حداد، البصرة، 1968، ص129 .

3- فلكس جرجي وآخرون، الصحة العامة والخدمات الصحية لطلبة معاهد المهن الصحية العالية العراقية، ج2، بغداد، 1976، ص71 .
4- احمد حافظ موسى وآخرون، الأمراض المتوطنة بأفريقيا واسيا، القاهرة 1962، ص82.
5- أديب توفيق الفكيكي، تاريخ اعلام الطب العراقي الحديث، ج1، بغداد، 1989، ص119
6- حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق 1932_1945, رسالة ماجستير غير منشورة, مقدمة إلى مجلس كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد، 2000، ص56
7- موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، بغداد، 1981، ص203
8- ولد 10 كانون الثاني 1884, حاصل على شهادة العلوم والأدب من فرنسا ودبلوم الطب من جامعتي باريس واسطنبول, ويعتبر من واضعي التشكيلات الصحية في العراق تولى وزارة الصحة عام 1921, وأصبح مدير الصحة العامة عام 1922, وتولى عمادة كلية الطب من أيلول 1934 إلى مايس 1936, توفي 30 نيسان 1959. للمزيد ينظر: عبد الحميد العلوجي، تاريخ الطب العراقي، بغداد، 1967، ص389؛ باقر أمين الورد، إعلام العراق الحديث، بغداد، 1978، ص315.
9- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الصحة العامة المرقم 243 في 1937/1/6 إلى وزارة الداخلية حول مكافحة الملاريا و2250, ص243.
10- الكينين: هو القلواني الفعال في قشرة شجرة (الكينا) الذي يوقف فعل طفيليات الملاريا ويعمل كعامل وقائي أيضا وهو العلاج الوحيد والأفضل للملاريا . يُنظر: رودوريكمكجرو، موسوعة تاريخ الطب، ترجمة حسين سرمد حسن، جـ3, دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2005، ص134.
11- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, تقرير معهد الصحة المرقم 190 في 1937/1/1 إلى مديرية الصحة العامة حول مكافحة الملاريا و 226 ص248 .
12- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, المصدر السابق, ص248.
13- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, المصدر السابق و 226, ص252
14- المصدر نفسه.
15-ص 256.
16-المصدر السابق،ص257.
17- المصدر نفسه، ص258 .
18-د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, تقرير الدكتور احمد الحلواني والدكتور احمد الصفار للسفر للبصرة لدراسة الملاريا والمشروع المقترح من الأخصائيين البريطانيين و 48, ص56.
19-المصدر نفسه, و 48, ص57.
20-د.ك.و, ملفه رقم 32131/267 وزارة الداخلية، لائحة نظام مكافحة الملاريا، و 209، ص259
21-د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الصحة العامة المرقم 15751 في 26 /1937/7 إلى وزارة الداخلية بعنوان مكافحة الملاريا و 202, ص212.
22- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب العدلية المرقم أ / 12/2/ بتاريخ 16 أيلول إلى وزارة الداخلية حول تعطيل مضخات 48 ساعة أسبوعيا و152, ص172.
23- موسيس دير هاكوبيان، المصدر السابق، ص211.
24- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الصحة العامة الى وزارة الداخلية المرقم 13506 في 1939/5/31 حول مقررات اللجنة الاستشارية لمكافحة الملاريا و 165, ص159.
25- عبد الحميد العلوجي، المصدر السابق، ص117.
26- وضمت كل من وزير الشؤون الاجتماعية السيد جعفر حمدي, وعضوية كل من الدكتور حنا خياط مفتش الشؤون الاجتماعية العام, والدكتور إبراهيم عاكف الالوسي مدير الصحة العام, والسيد خالد الزهار مدير الري العام, والسيد محمد سليم الراضي مدير الزراعة العام, والسيد سعيد القزاز وكيل مدير البلديات, والدكتور احمد الحلواني أستاذ الإمراض الاستوائية في الكلية الطبية, وسكرتير اللجنة السيد احمد النجم ملاحظ الشؤون الاجتماعية. يُنظر:د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, امر إداري صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية 325 في 19 /1941/4 المتضمن تشكيل لجنة مكافحة الملاريا ضمن تشكيلات قانون مكافحة الملاريا المرقم 10 لسنة 1941 و 80 , ص93.
27- المصدر نفسه, ص94.
28- حمدي الباججي: رئيس وزراء سابق ولد في بغداد 1887، انتقل إلى استانبول فالتحق بالمدرسة الملكية ونال شهادتها عام 1908, انضم إلى النادي الوطني في العام 1912، عمل ما بين 1913_1916 استاذاً في مدرسة الحقوق، أستوزر لأول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية في حزيران 1925، عين وزيراً للاوقاف, شكل وزارته الأولى في حزيران 1944 التي استقالت في 29 كانون الثاني 1946, توفي في 27 اذار 1948. للمزيد ينظر: افراح فاضل قنبر، حمدي الباجة جي ودوره في السياسة العراقية 1887_ 1948, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999.
29-د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, المحضر الأولي التنفيذي لمكافحة الملاريا في وزارة الشؤون الاجتماعية و24ص138.

30- ياسين عباس حمد، الأوضاع الصحية في لواء كربلاء 1921_1958, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء،2015، ص113 .
31- مجله الغري، ع16، 19 كانون الأول 1939، ص312.
32- د.ك.و, ملفه رقم 3205907/6434, ردم المستنقعات في لواء الديوانية 1946، و 32، ص32 ، و26، ص27.
33- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة المرقم 3497 في 3 نيسان 1939 حول مقررات لجنة مكافحة الملاريا و 152, ص103.
34- د.ك.و, 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 830 في 18 /1941/2 الى وزارة الإشغال والمواصلات وأمانة العاصمة و126, ص140.
35- د.ك.و, 32131/267, كتاب مديرية الإشغال العامة إلى وزارة المواصلات والإشغال المرقم 6185 في 1941/5/18 المتضمن الفيضان والملاريا و96 ص107.
36- د.ك.و, 32131/267, كتاب مديرية الري العامة إلى وزارة المواصلات والإشغال حول مقررات اللجنة الاستشارية لمكافحة الملاريا و 139, ص153.
37- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 6419 في 29 /1941/11 و 70, ص83.
38- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة المرقم 3241 في 1942/3/21 حول مكافحة الملاريا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية و70, ص83.
39- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم 744 في 20 /1941/11 و 73, ص86.
40- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة إلى وزارة الموصلات والإشغال المرقم 9945و 54, ص65.
41- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الداخلية المرقم 14874 في 23 /1942/7 الى وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الموصلات والإشغال حول مكافحة الملاريا .
42- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب متصرفية لواء الحلة المرقم 8293 في 1942/7/12 إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لغرض مكافحة الملاريا و63, ص75.
43- كانت اللجنة المجتمعة برئاسة متصرف اللواء السيد سعد صالح, وعضوية السيد عبد الحميد الطرحي رئيس صحة اللواء, والمستر هاردي مهندس منطقة ري الفرات, والسيد عبد الكريم قدوري الأخصائي الزراعي. للمزيد ينظر: المصدر نفسه و63, ص76.
44- المصدر نفسه.
45- المصدر نفسه، ص77.
46- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة في وزارة الموصلات والإشغال إلى مقر الوزارة بتاريخ 1944/1/17 حول مكافحة الملاريا و39, ص46.
47- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 13033 في 17 /1942/6 المتضمن ردم مستنقعات و 69, ص82.
48-د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة المرقم 7928 في 18 /1942/7 الى وزارة المواصلات والإشغال بغداد المتضمن ردم مستنقعات العاصمة بغداد .
49- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة المواصلات والإشغال المرقم 809 في 7 /2/ 1944 إلى مستشارية مجلس الوزراء بغداد بعنوان مكافحة الملاريا في العراق، و 37, ص44.
50- انتشرت القوات البريطانية بعد ثورة مايس 1941 في البصرة على طول شط العرب, وتعرضت لإصابات بين صفوف الجيش بالملاريا الكثرة المستنقعات, وبسبب كثرة الإصابات عززت إجراءات مكافحة الملاريا, واستقدمت العديد من الخبراء لدراسة المرض وانتشاره, وتبعاً لذلك كلف الجنرال مليكان برئاسة فريق طبي مع الجانب العراقي لتطوير قدرات العراق في المكافحة والوقاية والعلاج. للمزيد ينظر:حيدر حميد رشيد، إجراءات القوات البريطانية في العراق وتدابيرها للحد من تفشي مرض الملاريا في صفوفها 1941_1943، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، مج 26, ع 1،2015، ص74.
51- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة المواصلات والإشغال المرقم 809 في1944/2/7 إلى مستشارية مجلس الوزراء بعنوان مكافحة الملاريا و37, ص44.
52- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 885 في 15 /1944/1 إلى وزارة الداخلية بخصوص الملاريا و 42, ص49

المصـــــــــادر

أولا/ الوثائق الغير منشورة (دار الكتب والوثائق العراقية –بغداد)

1- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267 كتاب مديرية الصحة العامة المرقم 243 في 1937/1/6 إلى وزارة الداخلية حول مكافحة الملاريا و2250, ص243.

2- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267 تقرير معهد الصحة المرقم 190 في 1937/1/1 إلى مديرية الصحة العامة حول مكافحة الملاريا و 226, ص248.
3- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267 تقرير الدكتور احمد الحلواني والدكتور احمد الصفار للسفر للبصرة لدراسة الملاريا والمشروع المقترح من الأخصائيين البريطانيين و 48, ص56.
4- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267 وزارة الداخلية ،لائحة نظام مكافحة الملاريا ، و 209، ص259
5- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الصحة العامة المرقم 15751 في 26 /1937/7 إلى وزارة الداخلية بعنوان مكافحة الملاريا و 202, ص212.
6- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب العدلية المرقم أ / 12/2/ بتاريخ 16 أيلول إلى وزارة الداخلية حول تعطيل مضخات 48 ساعة أسبوعيا و152, ص172.
7- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الصحة العامة إلى وزارة الداخلية المرقم 13506 في 1939/5/31 حول مقررات اللجنة الاستشارية لمكافحة الملاريا و 165, ص159.
8- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, امر إداري صادر من وزارة الشؤون الاجتماعية 325 في 19 /1941/4 المتضمن تشكيل لجنة مكافحة الملاريا ضمن تشكيلات قانون مكافحة الملاريا المرقم 10 لسنة 1941و 80, ص93.
9- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, المحضر الأولي التنفيذي لمكافحة الملاريا في وزارة الشؤون الاجتماعية و24, ص138.
10- د.ك.و, ملفه رقم 3205907/6434, ردم المستنقعات في لواء الديوانية 1946، و 32، ص32 ، و26، ص27.
11- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة المرقم 3497 في 3 نيسان 1939 حول مقررات لجنة مكافحة الملاريا و 152, ص103.
12- د.ك.و, 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 830 في 18 /1941/2 الى وزارة الإشغال والمواصلات وأمانة العاصمة و126, ص140.
13- د.ك.و, 32131/267, كتاب مديرية الإشغال العامة الى وزارة المواصلات والإشغال المرقم 6185 في 1941/5/18 المتضمن الفيضان والملاريا و96, ص107.
14- د.ك.و, 32131/267, كتاب مديرية الري العامة الى وزارة المواصلات والإشغال حول مقررات اللجنة الاستشارية لمكافحة الملاريا و 139, ص153.
15- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 6419 في 29 /1941/11 و70, ص83.
16 - د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة المرقم 3241 في 1942/3/21 حول مكافحة الملاريا إلى وزارة الشؤون الاجتماعية و70, ص 83.
17- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267 , كتاب متصرفية لواء السليمانية المرقم 744 في 20 /1941/11 و 73, ص86.
18- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة إلى وزارة الموصلات والإشغال المرقم 9945و 54, ص65.
19- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الداخلية المرقم 14874 في 23 /1942/7 إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الموصلات والإشغال حول مكافحة الملاريا .
20- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب متصرفية لواء الحلة المرقم 8293 في 1942/7/12 إلى وزارة الشؤون الاجتماعية لغرض مكافحة الملاريا و63, ص75.
21- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة في وزارة الموصلات والإشغال إلى مقر الوزارة بتاريخ 1944/1/17 حول مكافحة الملاريا و39, ص46.
22- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 13033 في 17 /1942/6 المتضمن ردم مستنقعات و 69, ص82.
23- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب مديرية الري العامة المرقم 7928 في 18 /1942/7 إلى وزارة المواصلات والإشغال بغداد المتضمن ردم مستنقعات العاصمة بغداد .
24- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة المواصلات والإشغال المرقم 809 في 7 /2/ 1944 إلى مستشارية مجلس الوزراء بغداد بعنوان مكافحة الملاريا في العراق، و 37, ص44.
25- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة المواصلات والإشغال المرقم 809 في1944/2/7 إلى مستشارية مجلس الوزراء بعنوان مكافحة الملاريا , و37, ص44.
26- د.ك.و, ملفه رقم 32131/267, كتاب وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم 885 في 15 /1944/1 الى وزارة الداخلية بخصوص الملاريا و 42, ص49.

ثانيا/ الرسائل الجامعية

1- أفراح فاضل قنبر، حمدي الباجة جي ودوره في السياسة العراقية 1887_ 1948, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1999.

2- حيدر حميد رشيد، الأوضاع الصحية في العراق 1932_1945, رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد، 2000.
3- ياسين عباس حمد، الأوضاع الصحية في لواء كربلاء 1921_1958, رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة كربلاء، 2015.

ثالثا/الكتب العربية والمعربة
1- احمد حافظ موسى وآخرون، الأمراض المتوطنة بأفريقيا واسيا، القاهرة_1962.
2- أديب توفيق الفكيكي، تاريخ إعلام الطب العراقي الحديث، ج1، بغداد، 1989.
3- باقر أمين الورد، إعلام العراق الحديث، بغداد، 1978.
4- عبد الحميد الصابونجي ، الخدمات الصحية الريفية والتامين الصحي، بغداد،1980.
5- عبد الحميد العلوجي، تاريخ الطب العراقي، بغداد، 1967.
6- عبد الجبار الشمخاني، أمراض الأطفال الشائعة البصرة، 1968.
7- رودوريك مكجرو، موسوعة تاريخ الطب، ترجمة حسين سرمد حسن، ج3, بغداد، 2005 .
8- فلكس جرجي وآخرون، الصحة العامة والخدمات الصحية لطلبة معاهد المهن الصحية العالية العراقية، ج2، بغداد،1976.
9- موسيس دير هاكوبيان، حالة العراق الصحية في نصف قرن، بغداد،1981.

رابعا/ البحوث والمقالات المنشورة
1- حيدر حميد رشيد، إجراءات القوات البريطانية في العراق وتدابيرها للحد من تفشي مرض الملاريا في صفوفها 1941_1943، مجلة كلية التربية بنات، جامعة بغداد، مج 26, ع 1، 2015.

خامسا/ المجلات
1- مجله الغري، ع 16، 19 كانون الأول 1939.